العراقيون تجاوزوا تحديات الانسحاب المفاجئ

حميد الموسوي

في اول تصريح صحفي رافق اولى خطواته لدخول البيت الابيض اكد الرئيس الاميركي باراك حسين اوباما على ضرورة الاسراع بسحب القوات الاميركية من العراق في اشارة الى انه عند وعوده الخمسمائة التي قطعها للناخبين وفي مقدمتها الانسحاب الكامل من الاراضي العراقية، وتذكيرا بموقفه المعارض لشن الحرب على العراق حين كان عضوا ديمقراطيا في البرلمان الاميركي. وازاء هذه التصريحات -الطبيعية والمتوقعة من جانب والمتسرعة وغير المتوقعة من جانب اخر- انقسمت اراء وتحليلات الخبراء الستراتيجيين السياسيين والعسكريين واخذت اتجاهات متباينة ومنها:

اولا: ان الولايات المتحدة مرتبطة مع العراق باتفاقية امنية طويلة الامد، ومن بين شروطها بقاء القوات الاميركية حتى نهاية عام "2011" وتواجد قواعد جوية وبرية ثابتة خارج المدن في شمال وجنوب وشرق وغرب العراق.

ثانيا: ان هناك العديد من قوات التحالف الدولية شاركت القوات الاميركية في احتلال العراق ولا تزال قواعدها تشغل اماكن مختلف في شرق وغرب ووسط وجنوب العراق وتقوم بواجب اسناد للقوات العراقية وهي مرتبطة مع القوات الاميركية ببرامج وجدولة زمنية.

ثالثا: المصالح الاميركية ومصالح الدول التي تحالفت معها وما خسرته من جنود ومعدات واموال لا يسمح لها بترك العراق في مثل هذه الظروف مع اعترافها بان الاوضاع الامنية في العراق هشة وان تحسنت الى حد كبير الا انها بحاجة الى دعم متواصل لمجابهة وردع المخاطر الخارجية والداخلية المتمثلة بتدخلات ومطامع الجوار الاقليمي وخلايا الارهاب والجريمة المنظمة واحزاب وبقايا السلطة السابقة في الداخل.

ان خطورة الانسحاب السريع للقوات الاميركية قد تثير حفيظة الكتل السياسية المتنافسة. وقد تفتح شهية القوى المعارضة لعملية التغيير ويشجعها على الاتفاق مع بعض الكتل والاحزاب من داخل الحكومة والتي لم تقتنع بما حصلت عليه من منافع وحقائب من خلال المحاصصة. منتهزة الفراغ الذي قد تحدثه عملية الانسحاب المفاجئ وهشاشة الوضع الامني في محاولة لاعادة الاوضاع الى ما قبل نيسان وقد تحصل على دعم من هذه الدولة او تلك.

رابعا: ان وراء الاحتلال الاميركي للعراق اهداف اكبر من اسقاط السلطة السابقة واوسع من البحث عن اسلحة التدمير الشامل ولا يعقل انسحابها بهذه السهولة والتخلي عن اهدافها الستراتيجية بهذه البساطة. خامسا: ان احتجاج الرئيس اوباما بمعارضته الحرب واحتلال العراق وانه غير مسؤول عن نتائج هذه الحرب لا يعفيه من التزامات الولايات المتحدة ومعاهداتها الخارجية وسمعتها وامنها القومي وخاصة ما يتعلق منها بالمصالح الامنية والاقتصادية الوطنية مع ما عرف عن السياسة الاميركية كون ادارة الدولة محكومة بقرارات وثوابت لا تتاثر بتغيير وتبدل الرؤساء فالديمقراطيون يكملون دور الجمهوريين وبالعكس.

هذه الاراء والتحليلات وغيرها الكثير تتعلق بالجانب الاميركي ، فماذا عن الجانب العراقي؟ وهل وضع القادة العراقيون كل الاحتمالات في الحسبان واعدوا لها عدتها؟!.

المراقبون المختصون يرون ان خطورة الانسحاب المفاجئ والسريع للقوات الاميركية لا تكمن في ضعف الجيش والقوات المسلحة العراقية وقلة خبراتها وتجهيزاتها، ولا تاتي من الشارع العراقي الذي وعت جماهيره وتجاوزت مرحلة التناحر الطائفي والمناطقي وعادت الى سابق علاقاتها الاخوية الحميمة بعدما دفعت ثمن ذلك الاحتراب باهظا وتنبهت الى حجم المؤامرة التي اوقعتها فيها ارادات خارجية لا تريد لهذا الوطن الخير ولا تتمنى لشعبه الا الهلاك والخراب -نعم ان خطورة الانسحاب السريع للقوات الاميركية قد تثير حفيظة الكتل السياسية المتنافسة، وقد تفتح شهية القوى المعارضة لعملية التغيير ويشجعها على الاتفاق مع بعض الكتل والاحزاب من داخل الحكومة والتي لم تقتنع بما حصلت عليه من منافع وحقائب من خلال المحاصصة- منتهزة الفراغ الذي قد تحدثه عملية الانسحاب المفاجئ وهشاشة الوضع الامني في محاولة لاعادة الاوضاع الى ما قبل نيسان 2003 وقد تحصل على دعم من هذه الدولة او تلك.

القادة العسكريون العراقيون يؤكدون جاهزية القوات المسلحة العراقية لاستلام الملف الامني العراقي باكمله واستعدادها التام لاحباط اية محاولة خارجية للنيل من سيادة العراق الوطنية والتصدي لكل تآمر تخريبي يسعى للنيل من عملية التغيير او الحاق الاذى بالعراق وشعبه الصابر. والجماهير الصابرة عضت على جراحها وتحدت المفخخات والعبوات والاحزمة الناسفة وتجاوزت خلافاتها ووقفت كل هذه السنين مع العملية السياسية مع شدة المحنة وغياب الخدمات وتفشي الفساد المالي والاداري ونكوص المرشحين في البرلمان ومجالس المحافظات عن الايفاء بوعودهم وانشغالهم بمنافعهم ومصالحهم الشخصية.

والدور الاكبر والاهم يقع على عاتق قادة الكتل والاحزاب المشاركة في الحكومة الوطنية او خارجها ممن تهمهم مصلحة العراق ومستقبل شعبه ان يدركوا خطورة المنعطف الحرج الذي تمر به العملية السياسية فيخففوا من غلواء نزاعاتهم ويؤجلوا خلافاتهم ويتنازلوا لبعضهم، فهم يعرفون -قبل غيرهم- ان علاقات الدول الكبرى بل كل العلاقات الدولية تقوم على المصالح وحجم المنافع ولا يوجد في قواميس السياسة الاميركية او غيرها مفردات الصداقة الدائمة والمبدئية، وهذا الجانب وحده كاف لتاكيد عدم الثقة بوعود وصداقة الساسة الاميركان والتعامل معهم بحذر وفق قواعد اللعبة السياسية التي يتقنون ادارتها، والاعتماد الكلي على الطاقات العراقية الخلاقة في كل الميادين من اجل الاسراع باعادة بناء العراق وترسيخ قواعد دولة القانون والنظام التي لا تزعزعها رياح تغيير خارجية ولا تعكر حياة شعبها تخرصات العابثين. فما على قادة الكتل والاحزاب الا تسوية خلافاتهم والاخلاص في عملهم والابتعاد عن المنافع الحزبية الضيقة والعمل من اجل العراق والعراقيين ولتنسحب الجيوش الاجنبية بعد ذلك اليوم قبل الغد.

صراع القيم وصراع الحضارات بين الحاضر والماضي

بقلم: **خوشابا سولاقا**

ان جدلية التطور للحياة الاجتماعية في المجتمعات البشرية المختلفة عبر التاريخ وفي العصور المتعاقبة وما شهده التاريخ الانساني من تطور وتحولات هائلة كماً ونوعاً قائمة اصلا على اساس عمل وفعل قانون "صراع الاضداد" او صراع المتناقضات للقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية ومنظومة الاخلاق السائدة وتلك التي في طور الولادة والتكوين، اي على اساس الصراع بين الجديد الواعد والقديم البالي والآيل الى الزوال والانسحاب من الحياة لعجزه عن مواكبة متطلبات الحياة، هذه العملية التطورية التصاعدية والسائرة في مسار حلزوني بين الصعود والنزول يمكن تسميتها بعملية اعادة تجديد وبناء الحضارة الانسانية للمجتمعات البشرية وصياغتها على اسس جديدة، وهي تختلف في مفرداتها وآليات عملها من مجتمع الى اخر ومن عصر الى عصر تاريخي اخر.

ففي اي مجتمع انساني في اي زمان ومكان كانت هناك مجموعة قيم وعادات وتقاليد اجتماعية ومنظومة اخلاقية معينة فاعلة فيه سائدة يعتبر تجاوزها خطا احمر محرما على الجميع، وهذه المنظومات القيمية والاخلاقية مجتمعة تتحكم وتسيطر على سلوكية الفرد كفرد في هذا المجتمع وبالتالي تحدد شكل ونمط علاقات الافراد ببعضها البعض ضمن الاطار العام للمجتمع الواحد، وكذلك تتحكم بسلوك المجتمع في تعامله وتفاعله مع المجتمعات الاخرى وبالتالي تحدد شكل ونمط العلاقات التي تربط المجتمعات ببعضها البعض ضمن الاطار الانساني العام. وهكذا تتكون وتتشكل مجتمعات وحضارات انسانية متنوعة تعيش مع بعضها البعض في حالة الانسجام والتجاذب في امور حياتية معينة واختلاف وتنافر وتصارع وتناقض في امور اخرى على مدار الحياة الانسانية وهكذا تستمر دورة تطور الحياة الاجتماعية والحضارات البشرية.

بالرغم من كل ما يظهر للعيان لكل فرد من افراد المجتمع يراقب ويتابع ويدرس حركة تطور المجتمعات وفعل قوانين التطور والحركة فيه من انسجام وتفاهم بين الناس وفق هذه المنظومات القيمية والاخلاقية، الا انه يلاحظ في ذات الوقت ان هناك الكثير من التناقضات والصراعات تظهر بحكم تعارض وتقاطع المصالح الاقتصادية للافراد والشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة، هذا يؤدي حتما الى ظهور وولادة شرائح وطبقات اجتماعية جديدة بقيم وافكار جديدة وتشكل بالتالي منظومات اخلاقية وقيمية جديدة تنسجم وتستجيب بايجابية اكبر لمتطلبات المصالح الاقتصادية لتلك الشرائح والطبقات الاجتماعية الواعدة التي تتشكل داخل التشكيلة الاجتماعية القديمة بحكم ما يسود فيها من الصراعات والتناقضات، وهذه العملية يطلق عليها عملية صراع الاضداد، العملية التي تصبح القيم والتقاليد ومنظومة الاخلاق القديمة سببا لظهور مجموعة قيم وتقاليد ومنظومة اخلاق جديدة تختلف كما ونوعا عن تلك التي كانت سائدة، هذا ما يطلق عليه في عملية التطور الاجتماعي بقانون السبب والنتيجة والذي بحد ذاته يعني ان كل نتيجة بذاتها تصبح سببا لنتيجة لاحقة.

كل تشكيلة من القيم والتقاليد والعادات والاخلاق التي تسود في مرحلة تاريخية معينة في مجتمع ما تقود عملية بناء حضاري بكل ما تضمنه الحضارة من مكونات الثقافة والادب والفن والصناعة التي تميزه عن غيره من المجتمعات في حضارته، فان هذا التمايز والاختلاف بين الحضارات من مجتمع الى اخر ومن عصر الى عصر يجعل هذه الحضارات في حالة من الصراع والتناقض الايجابي في بعض الجوانب والسلبي في جوانب اخرى، وبالتالي يؤدي هذا الصراع بين الحضارات الى زوال واختفاء كل قديم بالي متهريء لا جدوى من بقائه واستمراره بحكم عجزه عن التصدي لمتطلبات الحياة الجديدة، وفي ذات الوقت يؤدي هذا الصراع الحضاري بين الحضارات الى ظهور وولادة وتشكيل ما هو شكل جديد من الحضارة قادر على التصدي لمتطلبات وتحديات الحياة الاجتماعية الجديدة، حيث يزيح القديم ويحل محله ويسود، وبالتالي يؤدي الى ظهور حضارة جديدة بقيم وعادات وتقاليد واخلاق جديدة. هذه العملية هي ما يطلق عليها في علم الاجتماع بصراع الحضارات الانسانية من اجل سيادة الافضل. من المؤكد ان تكون الغلبة والانتصار والسيادة للجديد الواعد على حساب هزيمة القديم البالي المتهريء الشائخ الذي لا بد له ان يزول ويختفي وينسحب من مسرح التاريخ من دون رجعة، هكذا هي سنة الحياة والتطور التقدمي، سنة البقاء للاقوى والاصلح لمواجهة تحديات الحياة الانسانية المتجددة باستمرار بكل متطلباتها المختلفة. ان توالي دورة حياة الحضارات البشرية تشبه توالي دورة الحياة الطبيعية في فصول السنة من حيث التوالي ولكنها تختلف من حيث التكرار، ان توالي دورات الحياة الطبيعية في فصول السنة تتكرر وتتشابه من سنة الى اخرى حيث يتوالى الربيع بداية وشباب دورة الحياة الطبيعية بعد الشتاء الذي يمثل شيخوخة دورة الحياة الطبيعية ويتوالى الصيف بعد الربيع ويتوالى الخريف بعد الصيف لتنتهي الدورة بالشتاء لتبدأ الحياة الجديدة بالربيع القادم وهكذا يكون مسار توالي دورة الحياة الطبيعية مسارا دائريا تنتهي كل دورة في نفس النقطة حيث تبدأ منها. اما دورة حياة الحضارات فهي ان كل حضارة جديدة تبدأ في رحم التناقضات للحضارة القديمة السائدة ومنها تنطلق بقوة وعنفوان وبمضمون ومحتوى جديد كليا وليس تكرارا لما كان او لما هو قائم وسائد وذات مستوى نوعي جديد اعلى من المستوى النوعي للحضارة او لدورة حياة الحضارة السابقة وهكذا يكون مسار تطور وظهور وتوالي الحضارات من ادنى الى اعلى مسارا مستقيما تصاعديا حلزونيا لا تنتهي اي حضارة عند نقطة بدايتها كما هو الحال في دورة الحياة الطبيعية، بل تكون نقطة توقفها نقطة انطلاق او منطلقا لولادة حضارة جديدة في مستوى اعلى واكثر رقيا وتقدما وتطورا بكل مكوناتها الحضارية. اي ان اوجه التشابه بين الدورتين هي ان كل ربيع ينتهي بشتاء وتتكرر الدورة الحياتية للطبيعة. بينما الدورة الحياتية للحضارات هي ان كل حضارة يجب ان تتوقف او تنتهي في مرحلة تاريخية معينة وتظهر على انقاضها حضارة جديدة نوعيا ليست تكرارا لما سبق كما هو الحال في دورة الحياة الطبيعية، اي بمعنى اخر التشابه في التوالي والاختلاف في طبيعة التكرار النوعي.

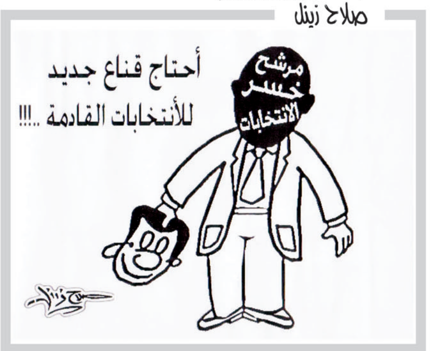
صلاح زينل
أحتاج قناع جديد للأنتخابات القادمة ..!!!
مرشح خسر الانتخابات

قراءات

ابو راميل

الشهر الماضي.. محطات بارزة

ابراهيم شمو

مرّ شهر كانون الثاني لعام2009 بايامه مرورا سريعا بكل ما حمله لنا من اخبار هامة ومتنوعة واحداث وتغيرات مدهشة وتجارب غنية جعلتنا في اغلب الاحيان وطوال الشهر المنصرم نعيش اجواء الترقب ومعاينة الاخبار ومتابعة ادق التفاصيل والاحداث يوما بيوم.ومن ابرز ما جاء في الشهر الماضي.

* جرت انتخابات مجالس المحافظات يوم2009/1/31 في اجواء امنية مستقرة في اغلب المناطق. الممارسة الديمقراطية هذه اعدها الكثيرون ممارسة صحية وخطوة مهمة على طريق الاستقرار كشفت لنا جوانب ايجابية عدة بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

حيث شهدت صناديق الاقتراع اقبالا كبيرا من قبل الناخبين وصل في بعض المحافظات الى65% ما يدل على نجاح التجربة اولا وعلى زيادة وعي المواطن العراقي ثانية تجاه الممارسة الانتخابية، فالمواطنون عبروا عن ارائهم وذلك باعطاء اصواتهم بكل حرية الى مرشحيهم المفضلين رافضين بأغلبيتهم الانجرار وراء التعصب المذهبي والطائفي. رافقه شعور بالمسؤولية تجاه العراق وشعبه بكل مكوناته واطيافه.

* في شريط اخباري على شاشة احدى الفضائيات عرض خبر يشير الى تقارير صادرة من وزارة الصحة والداخلية والدفاع تعتبر الشهر الماضي هو الاقل خسارة من حيث عدد القتلى منذ عام2003.

التحسن الملحوظ على الجانب الامني في الاونة الاخيرة يعود بالفضل اولا الى اجهزة الداخلية والدفاع في القيام بمهامهما على قدر عال من المسؤولية وثانيا الى المواطن العراقي الذي بات ينبذ العنف والسلاح محاولا الوقوف مع اخوته العراقيين في وجه الاعصار بقوة لايجاد سبل التواصل للعيش مع ابناء شعبه بامن وامان.

* بحضور حشد جماهيري وصل الى اكثر من مليوني شخص ادى باراك حسين اوباما اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة الامريكية على نسخة الانجيل الذي ادى القسم عليه ابراهام لينكولن، ونصب اوباما الرئيس الـ44 للولايات المتحدة بتاريخ2009/1/20.

اليمين الدستورية جاءت في حفل التنصيب السادس والخمسين من عمر الولايات المتحدة، وقد سبق اداء القسم حضور قداس في كنيسة مجاورة للبيت الابيض، وفي بداية الحفل -الذي اعد الاغلى كلفة لتنصيب رئيس بتاريخ امريكا- القى اوباما خطابه الرئاسي الاول، ومن ابرز ما اشار اليه انسحاب الجيش الامريكي من العراق عندما قال "سنكمل الانسحاب من العراق بمسؤولية ونترك العراق لشعبه".

حفل التنصيب هذا حضره مسؤولون ورموز وقادة بارزون وجمع غفير وعمل على تغطيته عدد من الصحفين وصل حسب التوقعات الى اكثر من3000 صحفي، وقد توقع الكثيرون ان امريكا ستشهد كثيرا من المتغيرات في المستقبل القريب، في الوقت الذي يعتقد اغلب الامريكيين بان الخلاص جاء الى امريكا والى الاقتصاد والسياسية الامريكية والازمة العالمية، واخرون رأوا ان الديمقراطية في امريكا قد شفيت بانتخاب اول رئيس للولايات المتحدة من اصل افريقي.

النزاع المسلّح... والسلامة الاقليمية

د. غضنفر حكمت الشيخ

اخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، لذلك من واجب كل دولة ان تمارس ولايتها القضائية الجنائية على اولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

هناك ثمة روابط مشتركة توحد جميع الشعوب في العالم وبدون استثناء، حيث ان ثقافات تلك الشعوب تشكل معا تراثا مشتركا واذ تضع في اعتبارها ان ملايين الاطفال والنساء والرجال قد وقعوا خلال القرن الحالي ضحايا لفضائع لا يمكن تصورها هزت ضمير الانسانية بقوة واذ تسلم بأن هذه الجرائم الخطيرة تهدد السلم والامن والرفاه في العالم، ولا يمكن ان تمر هذه الجرائم من دون عقاب، ويجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال اجراء تدابير تتخذ على الصعيد الوطني وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي.

ان عقد العزم على وضع حد لعدم افلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب بات من الضروري على الاسهام في منع هذه الجرائم. ومن جديد نؤكد مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ونشدد التذكير ان جميع الدول يجب ان تمتنع عن التهديدات باستعمال القوة واستخدامها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لكل دولة. وان يكون الالتزام امرا مسلما به على نحو يتفق ومقاصد الامم المتحدة في هذا الصدد.

النظام الاساسي يمنع ولن يعطي اذنا لاي دولة بالتدخل في نزاع مسلح يقع في اطار الشؤون الداخلية لكل دولة، والتصميم جاد وجار من اجل بلوغ هذه الغايات ولصالح الاجيال الحالية والمقبلة، وجاءت فكرة انشاء محكمة جنائية دولية دائمة مستقلة ذات علاقة بمنظومة الامم المتحدة وذات اختصاص على الجرائم الاشد خطورة التي تربك وتثير مخاوف وقلق المجتمع الدولي وابناء الوطن ابتداءا من الاسرة الصغيرة ولعموم المواطنين. ان هذه المحكمة تكون مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية، والتصميم قائم لضمان الاحترام الدائم لتحقيق العدالة الدولية.

يخضع اختصاص المحكمة واسلوب عملها لاحكام النظام الاساسي، ولها هيئة دائمة لها السلطة لممارسة اختصاصها على الاشخاص ازاء اشد الجرائم خطورة -موضع اهتمام المجتمع الدولي- على النحو المشار اليه في النظام الاساسي.

تنظم العلاقة بين المحكمة والامم المتحدة بموجب اتفاق تعتمده جميع الدول ويبرمه بعد ذلك رئيس المحكمة نيابة عنها.

وتقرر ان يكون مقر المحكمة في "لاهاي" بهولندا "الدول المضيفة"، تعقد المحكمة مع الدول المضيفة اتفاقا معتمدا وللمحكمة ان تعقد جلساتها في مكان اخر عندما ترى ذلك مناسبا وذلك على النحو المنصوص عليه في النظام الاساسي.

تعد المحكمة شخصية قانونية دولية، وتكون لها الاهلية القانونية اللازمة لممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها في اقليم اي دولة طرف بموجب اتفاق خاص مع اية دولة اخرى ان تمارسها في اقليم تلك الدولة ولها الحق الكامل في ممارسة سلطاتها.

يقتصر اختصاص المحكمة والمقبولية والقانون الواجب التطبيق على اشد الجرائم خطورة حصرا حيث موضع اهتمام المجتمع الدولي بأكمله للنظر في الجرائم التالية:

اولا: جريمة الابادة الجماعية. فرض احوال معيشية قسرية بقصد اهلاك السكان.

ثانيا: الجرائم ضد الانسانية. الاذى الخطير الذي يلحق بالجسم او بالصحة العقلية او البدنية.

ثالثا: جرائم الحرب. رفض لغة الحروب والامر المطلق بلغة الحوار على تجاوز الازمات.

رابعا: جريمة العدوان. التحلي بالرقي الانساني لبناء الاستقرار والسلام ورعاية مبادئ حسن الجوار والالتزام بميثاق الامم المتحدة.